

المركز المصري للدراسات الاقتصادية

بارومتر الأعمال

يوليو ٢٠١٢

العدد (٢٩)

الأداء والتوقعات لقطاع الأعمال المصري

المركز المصري للدراسات الاقتصادية مؤسسة بحثية مستقلة لا تهدف إلى الربح. وقد أنشئ بمبادرة من قيادات القطاع الخاص المصري عام ١٩٩٢ بغرض تدعيم التنمية الاقتصادية في مصر، وذلك بتقديم العون والمشورة لمتخذي القرار، عن طريق البحث عن أفضل السياسات للإصلاح الاقتصادي اعتمادا على الخبرات الدولية. وفي إطار تحقيق هذا الهدف، يقوم المركز بإجراء أبحاث تطبيقية، كما يقوم بنشر هذه الأبحاث من خلال سلاسل مختارة من المطبوعات والمحاضرات والمؤتمرات وحلقات النقاش.

للحصول على مزيد من المعلومات يرجى المراسلة على العنوان التالي:

المركز المصري للدراسات الاقتصادية

أبراج نايل سيتي، البرج الشمالي، الدور الثامن، كورنيش النيل، رملة بولاق، القاهرة ١١٢٢١، جمهورية مصر العربية

هاتف: ٢٤٦ ١٩٠ ٣٧ (٢٠٢) فاكس: ٢٤٦ ١٩٠ ٤٥ (٢٠٢)

بريد إلكتروني: ecses@ecses.org.eg الموقع على شبكة الإنترنت: <http://www.ecses.org.eg>

الإدارة التنفيذية

أمينة حلمي المدير التنفيذي ومدير البحوث بالإنابة
ماجدة عوض الله نائب المدير للشؤون المالية والإدارية

بارومتر الأعمال

يوليو ٢٠١٢

العدد (٢٩)

من مطبوعات

المركز المصري للدراسات الاقتصادية

عن بارومتر الأعمال

في محاولة لتوفير معلومات عن الحالة الراهنة للنشاط الاقتصادي في مصر، قام المركز المصري للدراسات الاقتصادية بنشر أول عدد من تقرير بارومتر الصناعة عام ١٩٩٨. وتناولت هذه الدورية نتائج المسح نصف السنوي لعينة تضمنت ١٦٥ شركة مختارة من قطاع الصناعة. ولتعميق محتوى التقرير، تم توسيع قاعدة المسح في عدد يوليو ٢٠٠٠ لتشمل ٣٥ شركة من قطاع التشييد والبناء. ومن ثم تحول بارومتر الصناعة إلى بارومتر الأعمال. بعدها تم توسيع قاعدة المسح في يوليو ٢٠٠٢ لتضم ١٠ شركات من قطاع السياحة. وفي يوليو ٢٠٠٦، تم توسيع المسح مرة أخرى ليصل عدد شركات العينة إلى ٣٢٠ شركة (بدلاً من ٢١٠). وفي يوليو ٢٠٠٧، تمت إضافة ١٥٤ شركة ليصبح إجمالي عدد شركات العينة الجديدة ٤٧٤ شركة. وابتداءً من يوليو ٢٠١١، يعتمد بارومتر الأعمال على مسح بالعينة تم تعديله وفقاً لحجم الشركات ويضم ٢١٨ شركة كبيرة، و ٥٧ شركة متوسطة، و ١٩٩ شركة صغيرة. يتحدد حجم الشركات بعدد الموظفين طبقاً لتصنيف الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء حيث يبلغ عدد الموظفين في الشركات الصغيرة ٥-٤٩؛ وفي الشركات المتوسطة ٥٠-٩٩ بينما يزيد عن ١٠٠ في حالة الشركات الكبيرة.

ويغطي هذا العدد من بارومتر الأعمال نتائج مسح يقوم على عينة مصنفة قطاعياً وممثلة تتكون من ٤٧٤ شركة من شركات القطاع العام والخاص. ويتضمن المسح تقييم هذه الشركات للنمو الاقتصادي ونتائج أعمالها خلال النصف الأول من عام ٢٠١٢ من حيث الإنتاج، والمبيعات، والمخزون، ومستوى استغلال الطاقة، والأسعار، وتكلفة الأجور، والعمالة، والاستثمار. بالإضافة إلى ذلك، يلخص العدد توقعات هذه الشركات للأداء الاقتصادي بشكل عام ولأنشطتها بشكل خاص خلال النصف الثاني من عام ٢٠١٢.

تعكس التفسيرات والآراء في هذا العدد وجهات نظر فريق العمل بالمركز ولا تعكس بالضرورة وجهات نظر أعضاء مجلس الإدارة.

فريق العمل في بارومتر الأعمال بالمركز

أمنية حلمي - المدير التنفيذي ومدير البحوث بالإدارة

طارق الغمراوي - اقتصادي

محمد علي - باحث اقتصادي

التحرير والترجمة

ياسر سليم - مدير التحرير

فاطمة علي - مترجمة/محررة

تصميم وطباعة

أليكس ديزاينز
جرافيكس سنتر

القائم بجمع بيانات الاستبيان

شركة بحوث وتنمية السوق (ماركتيرز)

MARKET RESEARCH & DEVELOPMENT
MARKETEERS

نظرة عامة

كل من الاستهلاك الخاص والاستثمار، ولكنه تأثر سلباً بفعل الانخفاض في صافي الصادرات. فقد ارتفع الاستهلاك الخاص الحقيقي بمقدار ٣, ٧٪ بينما شهد الاستثمار الحقيقي زيادة بنسبة ١, ٢٥٪، وساهم كلاهما في النمو بنحو ٦, ٥ و ٤, ٥ نقطة مئوية على التوالي. وفي المقابل، أدى نمو الواردات بنسبة ٢٢٪ إلى تحييد أثر النمو في الصادرات الحقيقية بنسبة ٧٪، مما أدى إلى مساهمة سالبة لصافي الصادرات في النمو بمقدار ٥, ٥٢ نقطة مئوية. وتمثلت القطاعات الرئيسية المساهمة في النمو الاقتصادي خلال الربع الثالث من عام ٢٠١٢/٢٠١١ في الصناعة التحويلية، والسياحة، وتجارة الجملة والتجزئة، والتشييد والبناء والتي ساهمت معاً بمقدار ٧, ٢ نقطة مئوية من النمو البالغ ٥, ٢٪ الذي شهده الربع الثالث.

ومع انتخاب رئيس جديد للبلاد وتوقعات تحقيق استقرار سياسي نسبي، من المتوقع ارتفاع معدلات النمو خلال النصف الثاني من عام ٢٠١٢. غير أن الأزمة المالية الأوروبية قد تعمل على الحد من هذا النمو، حيث من المتوقع أن تؤثر على التجارة والسياحة وتدفقات الاستثمار. وتجدر الإشارة في هذا الصدد إلى أنه من المتوقع أن تقترب معدلات النمو في أوروبا من الصفر خلال عام ٢٠١٢.

كذلك بلغت معدلات البطالة ٦, ١٢٪ في الربع الثالث من عام ٢٠١٢/٢٠١١ مقابل ٩, ١١٪ خلال ذات الفترة من عام ٢٠١١/٢٠١٠. وجدير بالذكر هنا أن معدل البطالة بلغ ٣, ٣٥٪ بين الشباب (الفئة العمرية ٢٠-٢٤ سنة) و ٨, ٢٣٪ بين الإناث مقابل ٣, ٩٪ بين الذكور. ويعكس ارتفاع معدلات البطالة حاجة سوق العمل والنظم التعليمية إلى مزيد من الإصلاحات بغية الاستفادة من رأس المال البشري المتاح وتحقيق المساواة بين الجنسين.

وتراجع معدل التضخم الشهري على أساس سنوي مقارنة مع ٩, ٨٪ في المتوسط خلال الفترة يناير-يونيو ٢٠١٢، مقابل ٧, ١١٪ في المتوسط خلال ذات الفترة من عام ٢٠١١. كما انخفض بصورة ملحوظة إلى ٤, ٧٪ خلال شهر يونيو ٢٠١٢ مقابل ١, ١٢٪ في يونيو ٢٠١١. ويمكن تفسير هذا التراجع بضعف الطلب نتيجة عدم الاستقرار السياسي وارتفاع درجة عدم التيقن مما دفع الأفراد والشركات إلى تبني استراتيجية الانتظار والترقب. بالإضافة إلى ذلك، فإن تراجع الطلب ربما يرجع إلى ارتفاع سعر الفائدة حيث ارتفع متوسط سعر الإيداع

يعكس هذا العدد من بارومتر الأعمال آراء عينة من الشركات تتضمن ٤٧٤ شركة بشأن الأداء الكلي للاقتصاد وأنشطة هذه الشركات خلال النصف الأول من عام ٢٠١٢، بالإضافة إلى توقعاتها للنصف الثاني من العام. ويهدف هذا العدد إلى تقييم الوضع الاقتصادي في مصر بعد عام من ثورة ٢٥ يناير، وتحديد ما إذا كانت توقعات الشركات للنصف الثاني من عام ٢٠١٢ أفضل مقارنة بتوقعاتها للنصف الأول، وخاصة بعد انتخاب رئيس جديد للبلاد في شهر يونيو الماضي وتشكيل حكومة جديدة في الآونة الأخيرة. وتمثل الشركات المشاركة في الاستبيان قطاعات الصناعة التحويلية (٥٠٪)، والوساطة المالية (١٣٪) والتشييد والبناء (١٢٪)، والنقل (١١٪)، والسياحة (٨٪)، والاتصالات (٦٪). كما يغطي المسح عدداً من الشركات الصغيرة والمتوسطة والكبيرة بما يعادل ٤٢٪، و ١٢٪، و ٤٦٪ على التوالي.

سجل نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي ٢, ٥٪ خلال الربع الثالث من العام المالي ٢٠١٢/٢٠١١ مقارنة بذات الربع في عام ٢٠١١/٢٠١٠. ويعود تحقيق هذا المعدل المرتفع نسبياً من النمو إلى تأثير الأساس (base effect)، حيث كان قد سجل الاقتصاد خلال الربع المناظر من عام ٢٠١٠/٢٠١١، والذي شهد ثورة ٢٥ يناير، نمواً سلباً بمقدار ٣-٤٪. وفي الحقيقة، فإن النمو خلال الربع الثالث وربما الرابع أيضاً (البيانات غير متوفرة بعد) كان محدوداً بفعل عدم الاستقرار السياسي والاجتماعي الذي استمر خلال الأشهر الأولى من عام ٢٠١٢، بالإضافة إلى ضعف الوضع الاقتصادي في أوروبا، وهي الشريك التجاري الرئيسي لمصر. ونتيجة لذلك، سجل النمو ٩, ١٪ في المتوسط خلال الثلاث أرباع الأولى من عام ٢٠١٢/٢٠١١ مقابل ٣, ٢٪ خلال ذات الفترة من العام السابق. وتتوقع الحكومة نمواً بمقدار ٨, ١٪ خلال العام المالي ٢٠١٢/٢٠١١، وهو ما يمثل مراجعة نزولية للتوقعات السابقة البالغة ٢, ٣٪. وتتسق تقديرات الحكومة للنمو بصورة كبيرة مع تقديرات المركز المصري للدراسات الاقتصادية وصندوق النقد الدولي واللذين يتوقعان نمو الناتج المحلي الإجمالي بمقدار ٧, ١٪ و ٥, ١٪ على التوالي خلال عام ٢٠١٢/٢٠١١.

وكان النمو في الربع الثالث مدفوعاً بصفة رئيسية بالنمو في

مليار دولار أمريكي. ويمكن إرجاع ذلك إلى عدة عوامل، منها تراجع الجنيه المصري أمام الدولار الأمريكي (من ٩,٥ جنيه/ دولار في المتوسط في الربع الثالث ٢٠١١/٢٠١٠ إلى ٦,٠٥ جنيه/ دولار في المتوسط خلال ذات الربع ٢٠١٢/٢٠١١)، وارتفاع معدلات التضخم لدى الشركاء التجاريين بأوروبا والولايات المتحدة خلال الربع الثالث من ٢٠١١/٢٠١٢ مقارنة بذات الربع من ٢٠١٠/٢٠١١. وأدى هذان العاملان إلى زيادة فاتورة الواردات بدون التأثير على حجم الواردات نظرا لاسهامها بعدم المرونة السعرية. وفي ذات الوقت، أدى ارتفاع سعر صرف الجنيه المصري أمام اليورو (من ٨,٠٩ جنيه/ يورو في الربع الثالث من عام ٢٠١١/٢٠١٠ إلى ٧,٩٣ جنيه/ يورو خلال ذات الربع من عام ٢٠١١/٢٠١٢) بالإضافة إلى تباطؤ الاقتصادات الأوروبية إلى الحد من الصادرات إلى الاتحاد الأوروبي.

وتعود الزيادة في مدفوعات الخدمات بصورة كبيرة إلى الزيادة بمقدار ٦,٠ مليار دولار أمريكي في دخل الاستثمار المدفوع، في حين لم تشهد عائدات السياحة وقناة السويس زيادة كبيرة بفعل التباطؤ الاقتصادي العالمي وتأثير الاضطرابات على السياحة. غير أن الزيادة في تحويلات المصريين بالخارج بمقدار ١,٢ مليار دولار أمريكي عملت على تخفيف هذه الآثار على الحساب الجاري. ومن المتوقع أن يستمر العجز في الحساب الجاري لفترة قبل أن يعاود التراجع، وذلك نظرا للتوقعات باستمرار التباطؤ الاقتصادي العالمي والضغط على الجنيه المصري في الأجل القصير مع التعافي البطيء في إيرادات السياحة.

ومن جهة أخرى، يعود تراجع العجز في الحساب المالي خلال الربع الثالث إلى الانخفاض الكبير الذي شهدته التدفقات الرأسمالية الخارجة حيث ارتفع صافي استثمارات الحافظة من -٥,٥ مليار إلى -١,٣ مليار دولار أمريكي وهو ما يتسق مع الأداء الجيد لسوق المال خلال الفترة يناير-مارس ٢٠١٢ في أعقاب الانتخابات البرلمانية. وفي ذات الوقت، ارتفع صافي الاستثمار الأجنبي المباشر من -٢,٠ إلى ٠,٦ مليار دولار أمريكي، وهو ما يمثل تحسنا جيدا مقارنة بمستويات ما بعد الثورة. وبالتالي فقد تراجع العجز الكلي في ميزان المدفوعات من ٦,١ مليار دولار أمريكي خلال الربع الثالث ٢٠١١/٢٠١٠ إلى ٣,٢ مليار دولار أمريكي خلال الربع الثالث من عام ٢٠١١/٢٠١٢. وعلى الرغم من تراجع صافي الاحتياطيات الدولية من ٢٦,٦ مليار دولار (٣,٦ أشهر من

لليلة واحدة من ٢٥,٨٪ إلى ٢٥,٩٪، وهو ما يتسق مع الزيادة في متوسط سعر الفائدة على أذون الخزانة لأجل ٩١ يوما من ٨٣,١٠٪ إلى ٩٣,١٣٪ خلال الفترة يناير-مايو ٢٠١١ مقارنة بالفترة المقابلة في ٢٠١٢. كما تراجعت الأسعار العالمية للغذاء خلال الفترة يناير-يونيو ٢٠١٢، وفقا لمؤشر أسعار الغذاء الصادر عن منظمة الأغذية والزراعة، مقارنة بالفترة المقابلة من عام ٢٠١١، الأمر الذي أثر على الأسعار المحلية للمواد الغذائية. وبلغ معدل التضخم في أسعار الأغذية والمشروبات، واللذين يمثلان ٤٠٪ من سلة السلع الاستهلاكية، ٩,٦٪ في المتوسط خلال الفترة يناير-يونيو ٢٠١٢، مقابل ٩,١٢٪ خلال ذات الفترة من عام ٢٠١١. غير أنه من المتوقع أن يعاود التضخم الارتفاع خلال عام ٢٠١٢/٢٠١٣ نتيجة الارتفاع المتوقع في الأسعار العالمية للغذاء والطاقة فضلا عن الضغوط المستمرة على الجنيه المصري.

أما بالنسبة للبورصة، فقد تحول الاتجاه النزولي في مؤشر EGX-30 الملاحظ خلال النصف الثاني من عام ٢٠١١ إلى اتجاه صعودي حاد خلال أول شهرين من عام ٢٠١٢ بعد الانتخابات البرلمانية. وبعد التباطؤ الذي شهدته الأشهر التالية، عاود المؤشر الارتفاع مرة أخرى مع الانتخابات الرئاسية. وبصفة عامة، سجل مؤشر EGX-30 زيادة قدرها ٣٠٪ في نهاية النصف الأول من عام ٢٠١٢ مقارنة بنهاية النصف الثاني من عام ٢٠١١. كما شهد مؤشر EGX-70 ارتفاعا قدره ١,٤٪ في حين سجل مؤشر EGX-100 ارتفاعا بنسبة ١٣,٥٪. غير أن هذا الصعود للسوق يتسم بالتقلب ويعتمد بصورة كبيرة على الوضع السياسي.

شهد ميزان المدفوعات تأثيرين متناقضين خلال الربع الثالث من عام ٢٠١١/٢٠١٢ مقارنة بذات الربع في عام ٢٠١٠/٢٠١١. فبينما ارتفع العجز في الحساب الجاري من ٢,١ إلى ٢,٣ مليار دولار أمريكي، أي ما يعادل ٠,٩٪ من الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترتين، تراجع عجز الحساب المالي بصورة كبيرة من ٦,٤ إلى ١,٢ مليار دولار أمريكي، أي من ٢٪ إلى ٥,٠٪ من الناتج المحلي الإجمالي. ومن جهة، يرجع تدهور الحساب الجاري بصفة رئيسية إلى الزيادة الاسمية في الواردات السلعية (خاصة الواردات غير البترولية) ومدفوعات الخدمات، فضلا عن الثبات النسبي في الصادرات السلعية والزيادة المتواضعة في إيرادات الخدمات (بمقدار ٧,٠ مليار دولار أمريكي من قطاعي السياحة والنقل بصفة رئيسية)، وهو ما أدى إلى اتساع العجز في السلع والخدمات من ٩,٤ إلى ٧,٢

ويرجع ارتفاع الإنفاق بمقدار ٦, ٨١ مليار جنيه بصورة رئيسية إلى زيادة الدعم بما يعادل ٤, ٤١ مليار جنيه بالإضافة إلى زيادة مدفوعات الفائدة للأفراد المحليين غير الحكوميين بمقدار ٥, ٢٢ مليار جنيه، وزيادة الرواتب والأجور بنحو ٣, ١٧ مليار جنيه (بسبب زيادة المكافآت بصفة رئيسية). وتجدر الإشارة هنا إلى ارتفاع أنصبة الدعم ومدفوعات الفائدة والأجور والمرتبات في إجمالي المصروفات من ٦٩٪ إلى ٧٥, ٣٪، الأمر الذي أدى إلى خفض الحيز المالي للحكومة.

وبلغ الدين العام ٤, ٧٥٪ من الناتج المحلي الإجمالي في الربع الثالث من عام ٢٠١١/٢٠١٢ مقابل ٢, ٧٦٪ في ذات الفترة من عام ٢٠١٠/٢٠١١، وهو ما يتسق مع تراجع الدين الخارجي من ٢, ١٥٪ إلى ٨, ١٢٪ من الناتج المحلي الإجمالي خلال ذات الفترة.

وخلاصة القول، يحتاج إنعاش الاقتصاد إلى بذل جهود مكثفة، وبصفة رئيسية استعادة الأمن وتحقيق الاستقرار السياسي. كما يجب أن تركز مبادرات السياسات على الجانب المالي لاحتواء العجز والدين المتناميين. وكذلك، يجب بذل جهود لمنع حدوث ضغوط تضخمية في المستقبل وتعزيز الوضع الخارجي لمصر.

وتعكس إجابات شركات العينة تعافي الاقتصاد بصورة جزئية خلال النصف الأول من عام ٢٠١٢. كما ينعكس التحسن التدريجي للاقتصاد في التوقعات المتفائلة، وإن كانت حذرة، بالنسبة للستة أشهر القادمة.

ويستعرض باقي العدد النتائج الرئيسية للمسح في أربعة أقسام رئيسية كما يلي: مستوى النشاط الاقتصادي (النمو الكلي والإنتاج والمبيعات والمخزون السلعي واستغلال الطاقة الإنتاجية)، والأسعار والأجور، والاستثمار والتشغيل، وأخيرا المعوقات التي تواجه شركات العينة.

مستوى النشاط الاقتصادي

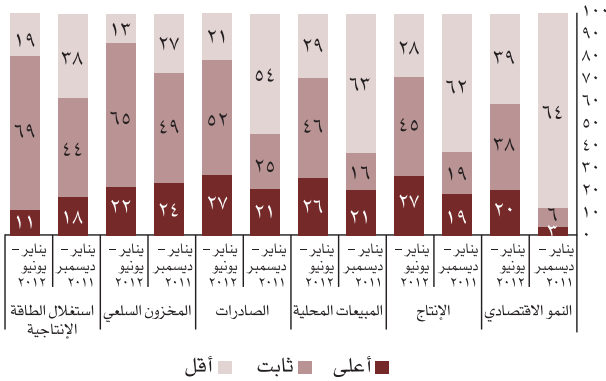
يوضح الشكل ١ الاتجاه العام في كافة متغيرات النشاط الاقتصادي، وهي: النمو الاقتصادي، والإنتاج، والمبيعات المحلية والدولية، واستغلال الطاقة الإنتاجية والمخزون السلعي. حيث يوضح الشكلان ١أ و ١ب تقييم الشركات الكبيرة والصغيرة والمتوسطة لأدائها خلال الفترة يناير-يونيو ٢٠١٢ مقارنة

الواردات) في يونيو ٢٠١١ إلى ٥, ١٥ مليار دولار (٢, ٣ أشهر من الواردات) في مايو ٢٠١٢، إلا أنه سجل زيادتين متتاليتين بمقدار ١, ٠ مليار و ٣, ٠ مليار دولار أمريكي في إبريل ومايو على التوالي، وهو ما يمثل أول ارتفاع منذ يناير ٢٠١١. وترجع هذه الزيادة إلى تحويل مستحقات المصريين من العراق والمنحة السعودية والمشتريات السعودية لسندات الخزانة المصرية بالدولار.

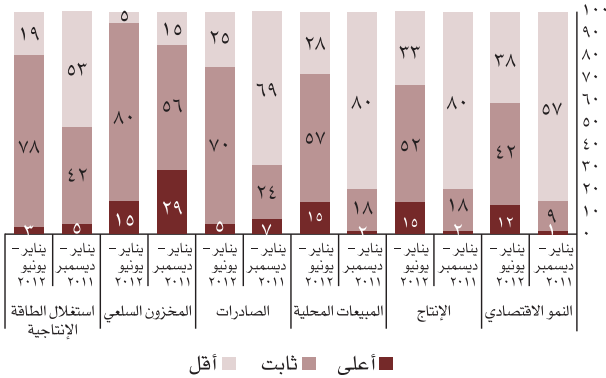
وبالنسبة لقطاع الموازنة خلال الفترة يوليو ٢٠١١-مايو ٢٠١٢، فقد بلغ العجز ٨, ٨٪ من الناتج المحلي الإجمالي مقابل ٢, ٨٪ خلال ذات الفترة من عام ٢٠١٠/٢٠١١. ومن المتوقع أن يصل العجز إلى ٨, ٩٪ في نهاية ٢٠١١/٢٠١٢، وفقا لتوقعات صندوق النقد الدولي، نظرا للركود الاقتصادي المستمر والإنفاق الحكومي المفرط فضلا عن محدودية إمكانية تعبئة مزيد من الإيرادات. وأدى عدم الاستقرار السياسي إلى تفاقم هذه العوامل، مما أثر بصورة سلبية على مناخ الاستثمار كما يتضح من تخفيض وكالات تصنيف الائتمان الدولية لترتيب مصر الائتماني مؤخرا (على سبيل المثال، خفضت مؤسسة فيتش الترتيب الائتماني لمصر من B-plus إلى BB-minus في يونيو ٢٠١٢). ومن شأن خفض الترتيب الائتماني لمصر رفع تكلفة الاقتراض وتثبيط الاستثمار الأجنبي وزيادة الضغوط على سعر صرف الجنيه مما يؤدي إلى مزيد من العجز المالي.

وبالنسبة للفترة يوليو ٢٠١١-مايو ٢٠١٢ مقارنة بذات الفترة في ٢٠١٠/٢٠١١، ارتفعت الإيرادات من ٦, ١٤٪ إلى ٨, ١٦٪ من الناتج المحلي الإجمالي مع زيادة الإنفاق من ٢٣٪ إلى ٧, ٢٥٪ من الناتج المحلي الإجمالي. وترجع الزيادة في الإيرادات بمقدار ٩, ٥٨ مليار جنيه بصفة رئيسية إلى ارتفاع الإيرادات غير الضريبية بمقدار ٣١ مليار جنيه بالإضافة إلى زيادة الإيرادات الضريبية بمقدار ٩, ٢٧ مليار جنيه. وتعود الزيادة في الإيرادات غير الضريبية بصفة رئيسية إلى ارتفاع الدخل من أرباح الأسهم بنحو ٥, ٢١ مليار جنيه وزيادة المنح من الحكومات الأجنبية بمقدار ٢, ٨ مليار جنيه، بينما ترجع الزيادة في الإيرادات الضريبية بصفة رئيسية إلى ارتفاع الضرائب من الشركة المصرية العامة للبتروول. ونتيجة لذلك، ارتفع نصيب الإيرادات غير الضريبية في إجمالي الإيرادات من ٦, ٢٤٪ إلى ٣١٪، وذلك على حساب تراجع مناظر في نصيب الإيرادات الضريبية.

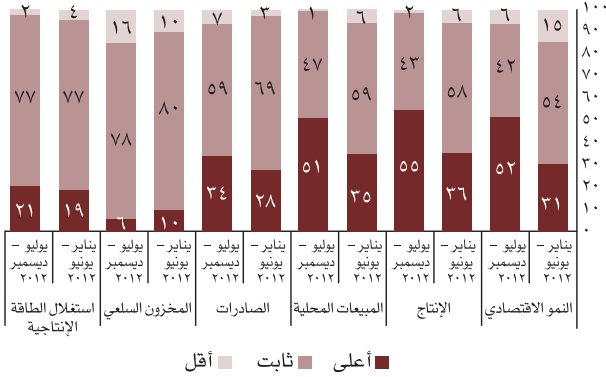
الشكل ١: مستوى النشاط الاقتصادي
أ - تقييم الأداء: الشركات الكبيرة



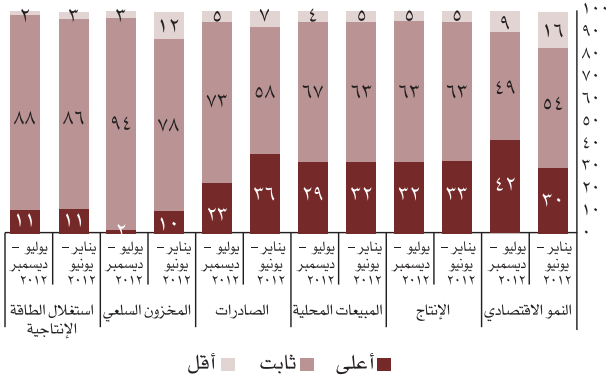
ب - تقييم الأداء: الشركات الصغيرة والمتوسطة



ج - التوقعات: الشركات الكبيرة



د - التوقعات: الشركات الصغيرة والمتوسطة



المصدر: نتائج الاستبيان.

بالفترة يناير-ديسمبر ٢٠١١ (عام الثورة)، بينما يعكس الشكلان أ ج واد توقعات هذه الشركات للفترة يوليو-ديسمبر ٢٠١٢ مقارنة بتوقعاتها السابقة للفترة يناير-يونيو ٢٠١٢.

تحسن نسبي في كافة مؤشرات النشاط الاقتصادي

فيما يتعلق بالنمو الاقتصادي، انخفضت بصورة كبيرة نسبة الشركات الكبيرة والصغيرة والمتوسطة التي أفادت بانخفاض النمو خلال النصف الأول من عام ٢٠١٢ مقارنة بعام ٢٠١١، بينما ارتفعت بصورة ملموسة نسبة الشركات التي أفادت بارتفاع النمو. وأفادت آراء ٣٪ من الشركات الكبيرة و٩٪ من الشركات الصغيرة والمتوسطة فقط بنمو سالب خلال الفترة يناير-يونيو ٢٠١٢ مقابل ٢٧٪ و٣٣٪ على التوالي خلال عام ٢٠١١. وعلى الرغم من اتساق هذه الأنماط مع تحسن أداء النمو على المستوى الكلي، إلا أنها لا تزال بعيدة عن مستويات التعافي الكامل.

وعلى المستوى القطاعي، جاءت الآراء الأكثر إيجابية بشأن أداء النمو الكلي من شركات الوساطة المالية والاتصالات والصناعة التحويلية، وذلك خلافا لشركات السياحة والتشييد والبناء والنقل. غير أن أنماط هذه الآراء لا تتوافق مع نمط النمو في الناتج المحلي الإجمالي القطاعي خلال الربع الثالث من عام ٢٠١٢/٢٠١١ مقارنة بذات الربع من عام ٢٠١١/٢٠١٠، حيث سجل قطاع السياحة أعلى معدل نمو حقيقي بمقدار ٢٤,٧٪ (مقابل -٣٤٪ خلال الفترة المقارنة)، وسجل قطاع التشييد والبناء ١٠,٢٪ بينما سجل قطاع الاتصالات ٩٪ والصناعة التحويلية ٥,٨٪ والوساطة المالية ٥,٢٪. وترجع هذه المعدلات المرتفعة في الأرجح إلى آثار الأساس، والتي لا تأخذها الشركات في الاعتبار في إجاباتها.

كما أفادت نسبة كبيرة من الشركات سواء الكبيرة أو الصغيرة والمتوسطة بثبات المبيعات المحلية والدولية خلال النصف الأول من عام ٢٠١٢، بينما أفاد عدد من الشركات بتراجع المبيعات. ويظهر التحسن مقارنة بالفترة السابقة بصورة أوضح في الشركات الصغيرة والمتوسطة، وخاصة فيما يتعلق بالمبيعات المحلية. وعلى المستوى القطاعي، جاءت الآراء الأكثر إيجابية من شركات الوساطة المالية والصناعة التحويلية في حين أظهر قطاع السياحة أداءً أضعف نسبياً. وفي قطاع الصناعة التحويلية، جاء أداء بعض القطاعات الفرعية أسوأ من حيث المبيعات مثل صناعات المنسوجات والمطاط.

المحلية. فبرغم تحسن الإنتاج مقارنة بالفترة السابقة، مازال بطء تعافي الطلب وارتفاع تكلفة المدخلات يؤثران بوضوح على الإنتاج بصورة سلبية وفقا لآراء ٢٨٪ من الشركات الكبيرة و٢٣٪ من الشركات الصغيرة والمتوسطة والتي أفادت بانخفاض الإنتاج. بينما أفادت شركات الوساطة المالية والصناعة التحويلية بتحقيق أكبر معدلات تحسن في الإنتاج، في حين أدلت شركات السياحة بأسوأ النتائج وهو ما يتسق مع المبيعات في هذا القطاع.

وأفادت غالبية الشركات الكبيرة والصغيرة والمتوسطة على حد سواء بثبات المخزون السلعي. غير أن الاتجاه لتثبيت المخزون السلعي يظهر بصورة واضحة أكثر في الشركات الصغيرة والمتوسطة، وهو ما يتسق مع تزايد مستوى ثبات مبيعات هذه الشركات.

وفي هذا السياق، أفادت الشركات بثبات مستوى استغلال الطاقة الإنتاجية، حيث يظهر هذا الاتجاه بقوة بين الشركات الصغيرة والمتوسطة أكثر منه في الشركات الكبيرة. وجاءت أكبر نسبة من الشركات التي أفادت بانخفاض مستوى استغلال الطاقة الإنتاجية في قطاع السياحة، في حين جاءت أكبر نسبة من الشركات التي أفادت بزيادته في قطاع التشييد والبناء.

توقعات متفائلة من الشركات الكبيرة وتوقعات حذرة من الشركات الصغيرة والمتوسطة

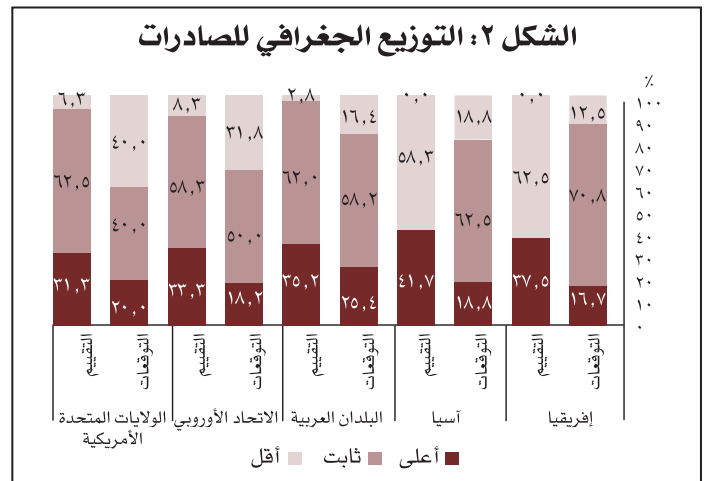
جاءت توقعات الشركات الكبيرة متفائلة نسبيا بشأن مؤشرات النشاط الاقتصادي للفترة يوليو-ديسمبر ٢٠١٢، ومشابهة لتوقعاتها السابقة للفترة يناير-يونيو ٢٠١٢ (الشكل أ ج). وعلى النقيض من ذلك، وباستثناء التوقعات بشأن النمو الاقتصادي، جاءت توقعات الشركات الصغيرة والمتوسطة مشابهة للفترة السابقة تقريبا، وتعكس حذرا إزاء أنشطتها خلال الأشهر القادمة.

وبالنسبة للنمو خلال الفترة يوليو-ديسمبر ٢٠١٢، فتتوقع غالبية الشركات الكبيرة والصغيرة والمتوسطة على حد سواء ارتفاع/ثبات النمو مقارنة بالفترة يناير-يونيو ٢٠١٢، في حين يتوقع عدد أقل من الشركات انخفاض النمو (الشكلان أ و د). وعلى المستوى القطاعي، جاءت التوقعات الأكثر تفاؤلا بشأن النمو الاقتصادي من شركات الوساطة المالية والاتصالات.

وثمة ارتباط وثيق بين التوقعات بشأن كل من الإنتاج والمبيعات المحلية والصادرات، حيث يغلب عليها التفاؤل. بينما جاءت توقعات شركات الوساطة المالية والاتصالات فوق المتوسطية مرة أخرى. وذكرت كافة القطاعات أن الانفلات الأمني وعدم الاستقرار السياسي يمثلان اثنتين من العوائق الرئيسية أمام

وتجدر الإشارة إلى أنه وفقا لبيانات المسح، يرى نحو ٥٥٪ من الشركات الكبيرة و٤٨٪ من الشركات الصغيرة والمتوسطة أن انخفاض سعر صرف الجنيه المصري كان له أثر سلبي على نشاطها. ويرجع السبب في ذلك إلى أن نسبة كبيرة من الشركات تعد مستوردا صافيا. بينما ترى غالبية الشركات المتبقية أن انخفاض سعر صرف الجنيه لم يكن له تأثير على نشاطها، في حين أفادت نسبة صغيرة فقط بأن انخفاض الجنيه كان له أثر إيجابي عليها. وبالإضافة إلى ذلك، أفادت الشركات المصدرة بأن ارتفاع تكلفة المدخلات الوسيطة يمثل العائق الرئيسي أمام التصدير الذي يعمل على إضعاف قدرتها التنافسية.

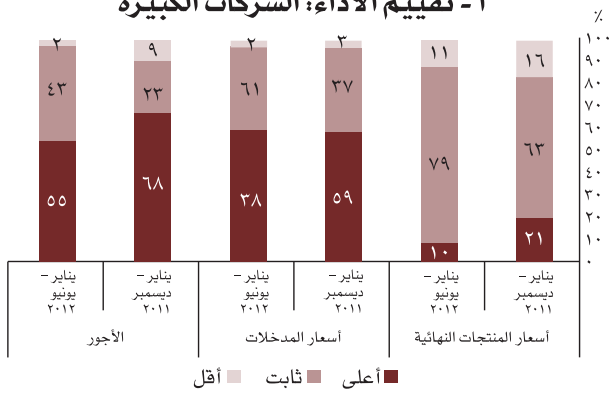
وطبقا للشكل ٢، فقد أفادت نسبة كبيرة من الشركات المصدرة للولايات المتحدة، يليها الاتحاد الأوروبي، بتراجع الصادرات، وهو ما يعكس التباطؤ الاقتصادي في هذه البلدان: حيث تراجع النمو في الولايات المتحدة الأمريكية من ٣٪ خلال الربع الرابع من عام ٢٠١١ إلى ٩، ١٪ خلال الربع الأول من عام ٢٠١٢، وتراجع النمو في الاتحاد الأوروبي من ٨، ٠٪ إلى ١، ٠٪ خلال ذات الفترة. فضلا عن ذلك، تأثرت الصادرات للاتحاد الأوروبي سلبا نتيجة ارتفاع سعر صرف الجنيه أمام اليورو من ٢٣، ٨ جنيه/ يورو في المتوسط خلال الفترة يوليو-ديسمبر ٢٠١١ إلى ٧، ٨٨ جنيه/ يورو في المتوسط خلال يناير-مايو ٢٠١٢. الأمر الذي أدى إلى تحول التجارة من خلال زيادة نسبية في الصادرات إلى البلدان العربية، وإفريقيا وآسيا. وبالنسبة للفترة يونيو-ديسمبر ٢٠١٢، فتتوقع كافة الشركات تقريبا ثبات أو زيادة مستويات الصادرات إلى جميع المقاصد التجارية، غير أن التوقعات الأكثر تفاؤلا جاءت بشأن الصادرات إلى آسيا نظرا للأداء الاقتصادي الجيد نسبيا لبلدان هذه المنطقة.



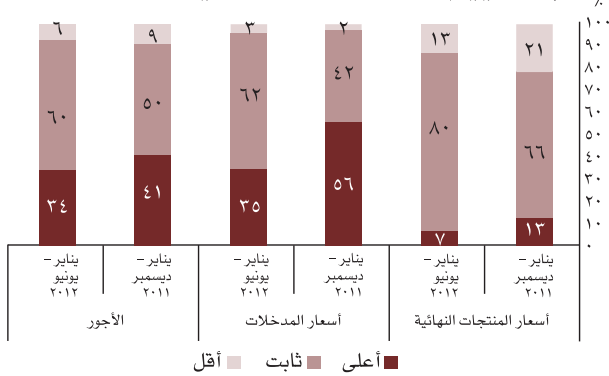
المصدر: نتائج الاستبيان.

ويعكس نمط الإنتاج المبين في الشكلين أ و ب نمط المبيعات

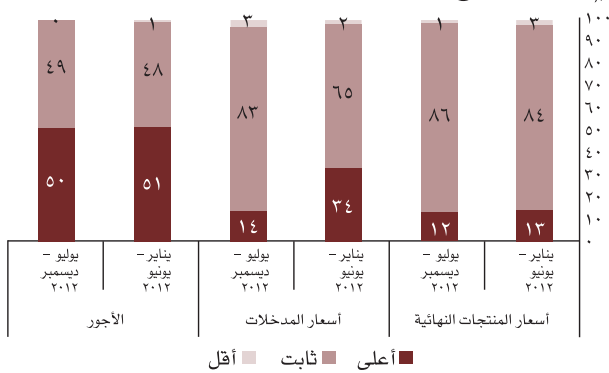
الشكل ٣: الأسعار والأجور أ - تقييم الأداء: الشركات الكبيرة



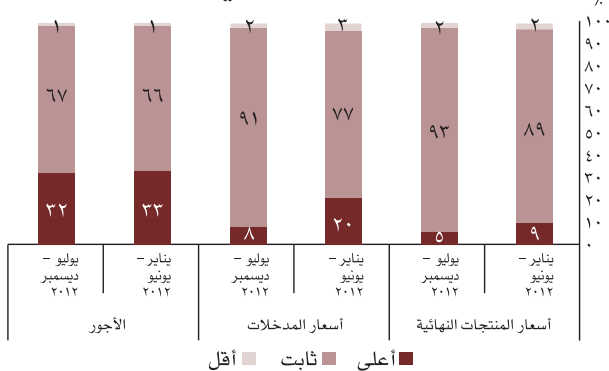
ب - تقييم الأداء: الشركات الصغيرة والمتوسطة



ج - التوقعات: الشركات الكبيرة



د - التوقعات: الشركات الصغيرة والمتوسطة



المصدر: نتائج الاستبيان.

زيادة أنشطتها. في حين أفادت الشركات المصدرة بأن ارتفاع تكلفة المدخلات وضعف الأوضاع الأمنية يمثلان المعوقات الرئيسية التي تواجه زيادة الصادرات.

وتتوقع الغالبية العظمى من الشركات الكبيرة والصغيرة والمتوسطة على السواء ثبات مستوى استغلال الطاقة الإنتاجية والمخزون السلعي لديها، مما يعكس التوقعات بثبات أنشطتها.

الأسعار والأجور

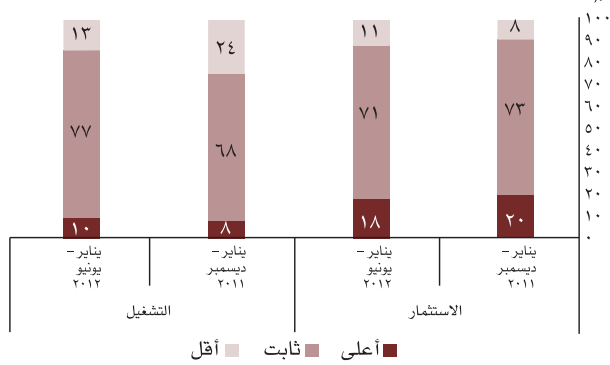
ثبات أسعار المنتجات والمدخلات والأجور

تشير نتائج المسح إلى أن غالبية الشركات الكبيرة والصغيرة والمتوسطة على السواء قد أفادت بثبات أسعار المنتجات النهائية خلال الفترة يناير-يونيو ٢٠١٢. وربما يرجع هذا الاتجاه إلى ثبات المبيعات المحلية والدولية كما أسلفنا، بالإضافة إلى جمود الأسعار في الاتجاه النزولي وثبات أسعار المدخلات. ويتسق هذا الاتجاه بين كافة القطاعات باستثناء قطاع السياحة، حيث أفادت نسبة كبيرة من شركات السياحة بانخفاض الأسعار وهو ما يتفق مع الضعف النسبي في مبيعات السياحة (الجدول ٣). ويعود هذا الاتجاه العام الثابت إلى أن عددا أقل من الشركات قد أفاد بارتفاع الأسعار مقارنة بالفترة يناير-ديسمبر ٢٠١١ (الشكلين أ٣ و ب٣)، وهو ما يتسق مع تراجع التضخم الكلي في الرقم القياسي لأسعار المستهلكين من ١٠,٥٪ في المتوسط خلال الفترة يناير-ديسمبر ٢٠١١ إلى ٨,٩٪ في المتوسط خلال الفترة يناير-يونيو ٢٠١٢. وربما يعكس نسبة الشركات التي أفادت بارتفاع الأسعار حرص هذه الشركات على المحافظة على مستوى الطلب على منتجاتها وخاصة في القطاعات التي تتسم بارتفاع مرونة الطلب.

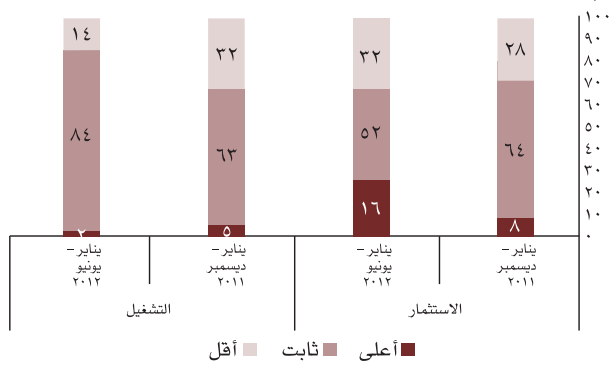
وأفادت غالبية الشركات الكبيرة والصغيرة والمتوسطة على السواء بثبات أسعار المدخلات خلال الفترة يناير-يونيو ٢٠١٢، في حين أفاد عدد أقل من الشركات بزيادتها. غير أنه نظرا لارتفاع المستويات الأولية لأسعار المدخلات، فإن ثباتها لن يعمل على زيادة الإنتاج؛ حيث يعد انخفاض أسعار المدخلات من الشروط اللازمة لتعزيز الإنتاج وتثبيت أسعار المنتجات النهائية. وأفاد عدد أكبر من الشركات في بعض القطاعات بارتفاع أسعار المدخلات مقارنة بالفترة يناير-ديسمبر ٢٠١١، وخاصة في السياحة (٥٩٪) والصناعة التحويلية (٤٨٪). حيث تعتمد هذه القطاعات بصورة كبيرة على المدخلات المستوردة ومن ثم تتأثر بشكل أكبر بانخفاض سعر الصرف سالف الذكر.

الاستثمار والتشغيل

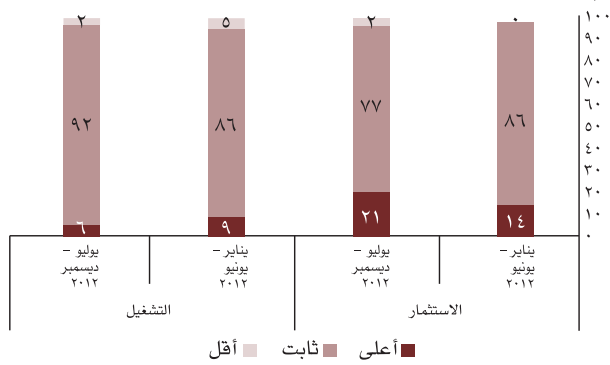
الشكل ٤: الاستثمار والتشغيل
أ - تقييم الأداء: الشركات الكبيرة



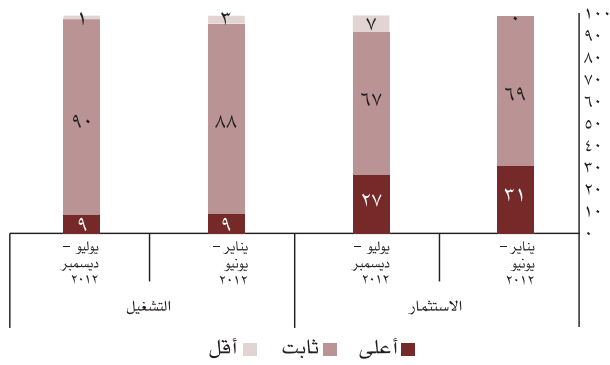
ب - تقييم الأداء: الشركات الصغيرة والمتوسطة



ج - التوقعات: الشركات الكبيرة



د - التوقعات: الشركات الصغيرة والمتوسطة



المصدر: نتائج الاستبيان.

وبالنسبة للأجور، فإن عدد الشركات الكبيرة التي أفادت بزيادة الأجور أكبر من الشركات الصغيرة والمتوسطة، مما يعكس انخفاض مستوى استجابة الشركات الصغيرة والمتوسطة لزيادة الرواتب. وجددير بالذكر أن نسبة الشركات التي أفادت بزيادة الأجور أكبر في القطاع العام منها في القطاع الخاص، مما يعكس ارتفاع استجابة الشركات العامة للاحتجاجات العمالية والمطالب الفئوية. كما ترجع الزيادات في الشركات الخاصة جزئياً إلى أن الزيادات السنوية للرواتب تتم في شهر يناير (بينما ترفع الشركات العامة رواتبها في شهر يوليو). وقد تفسر هذه العوامل عدم اتساق نمط الأجور مع نمط أسعار المنتجات.

توقعات بثبات الأسعار والأجور

بالنسبة للتوقعات بشأن أسعار المنتجات النهائية خلال الستة أشهر القادمة، فتتوقع غالبية الشركات الكبيرة والصغيرة والمتوسطة على حد سواء في كافة القطاعات تقريباً ثبات الأسعار، مع انخفاض نسبة الشركات التي تتوقع ارتفاع الأسعار مقارنة بالفترة يناير-يونيو ٢٠١٢. ويبدو أن الشركات حريصة على الحفاظ على حجم الطلب الحالي للإبقاء على نصيبها من السوق.

وبالمثل، تتوقع غالبية الشركات ثبات أسعار المدخلات في حين انخفض عدد الشركات التي تتوقع ارتفاعها، مما يعكس توقعات بثبات تكلفة الإنتاج، وهو ما يتسق مع التوقعات بثبات أسعار المنتجات. ويغلب ذات الاتجاه على توقعات الشركات في كافة القطاعات باستثناء قطاع الوساطة المالية حيث يتوقع جميع الشركات به انخفاض أسعار المدخلات.

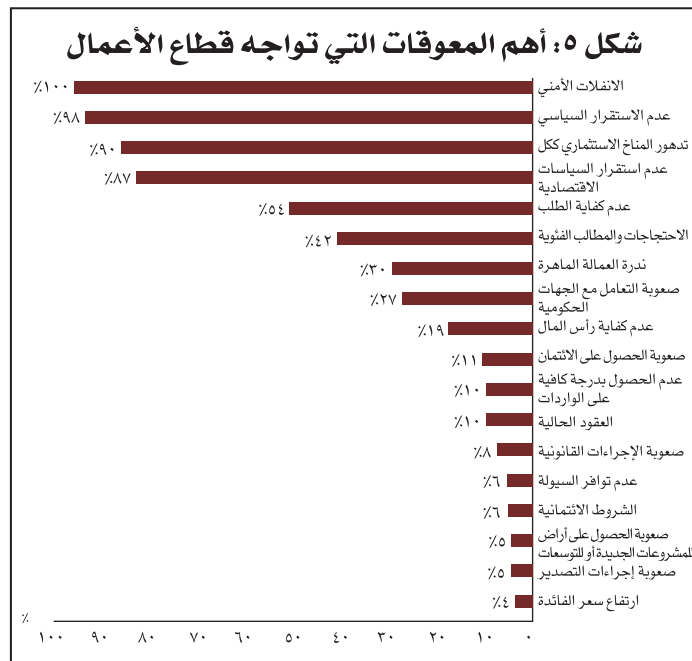
وبالنسبة للأجور، فتتوقع الشركات الكبيرة زيادتها، بينما تتوقع الشركات الصغيرة والمتوسطة ثباتها، الأمر الذي يدل على ميل الشركات الكبيرة لزيادة الأجور، تمشياً مع الزيادة المتوقعة البالغة ١.٥% في القطاع الحكومي. وتؤكد الشركات في كافة القطاعات على هذا الاتجاه المستقر في الأجور.

معوقات الأعمال

أشد المعوقات: الانفلات الأمني، وعدم الاستقرار السياسي، وتدهور المناخ الاستثماري وعدم استقرار السياسات الاقتصادية

تأثر أداء الشركات خلال الفترة يناير-يونيو ٢٠١٢ بالمعوقات التالية والتي تم ترتيبها تنازلياً بحسب شدتها: الانفلات الأمني، عدم الاستقرار السياسي، تدهور المناخ الاستثماري، وعدم استقرار السياسات الاقتصادية. حيث ترى الشركات في كافة القطاعات أن الانفلات الأمني يمثل العقبة الرئيسية التي تواجهها، وتؤكد على الحاجة إلى استعادة القانون والنظام لتحقيق التعافي الكامل للنشاط الاقتصادي. كما أن عدم الاستقرار السياسي مازال يمثل أحد المعوقات، وإن كان يؤمل تحسن المناخ السياسي بعد انتخاب رئيس جديد للبلاد وتشكيل حكومة جديدة.

وجدير بالذكر أن غالبية المعوقات تحتل ذات الترتيب من حيث شدتها بالنسبة للشركات العامة والخاصة على حد سواء. غير أن عدم كفاية الطلب يمثل معوقاً أشد أمام الشركات الخاصة مقارنة بالشركات العامة، في حين أن الاحتجاجات والمطالب الفئوية تمثل معوقاً أشد أمام الشركات العامة.



المصدر: نتائج الاستبيان.

ثبات الاستثمار والتشغيل

وبالنسبة للاستثمار، أفادت غالبية الشركات بثبات الاستثمار مع زيادة طفيفة في عدد الشركات التي أفادت بانخفاضه. الأمر الذي يعكس استراتيجية الانتظار والترقب التي تتبعها الشركات نظراً لارتفاع درجة عدم التيقن بشأن السياسات الاقتصادية المستقبلية، وخاصة بالنسبة للشركات الكبيرة (الشكل أ٤). ويتسق ارتفاع نسبة الشركات الصغيرة والمتوسطة التي أفادت بالتوسع في الاستثمار مع زيادته على المستوى الكلي. ويتضح من ذلك أهمية استثمارات الشركات الصغيرة والمتوسطة والتي تمثل ٨٠٪ من الناتج المحلي الإجمالي. ويغلب الاتجاه العام الثابت في الاستثمار على الشركات في كافة القطاعات باستثناء شركات السياحة التي أفادت بتراجعها نظراً لحساسية قطاع السياحة تجاه عدم استقرار المناخ الاقتصادي.

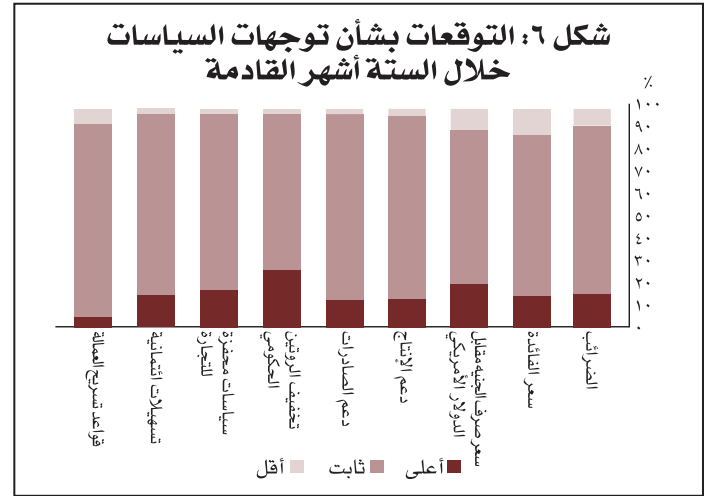
وعلى نحو مماثل، استمر الاتجاه العام الثابت في التشغيل خلال الفترة يناير-يونيو ٢٠١٢ مع انخفاض عدد الشركات التي أفادت بتسريح عمالة وخاصة بين الشركات الصغيرة والمتوسطة، حيث يبدو أن الشركات لا ترغب في زيادة التشغيل في ظل عدم استقرار المناخ الاقتصادي. ويغلب الاتجاه العام الثابت في التشغيل على الشركات في كافة القطاعات بما في ذلك شركات السياحة.

توقعات بثبات الاستثمار والتشغيل

بالنسبة للسته أشهر القادمة، تتوقع غالبية الشركات ثبات معدلات الاستثمار بصفة كبيرة، مما يعكس التوقعات الحذرة السابقة لهذه الشركات بشأن الاقتصاد. ويأتي ذلك مع زيادة عدد الشركات الكبيرة التي تتوقع التوسع في الاستثمار (الشكل ٤ج)، بينما يتوقع عدد أقل من الشركات الصغيرة والمتوسطة زيادته (الشكل ٤د). ويرجع السبب في ذلك إلى أن الشركات الصغيرة والمتوسطة تتأثر بصورة أكبر بعدم استقرار المناخ الاقتصادي مقارنة بالشركات الكبيرة. إضافة إلى هذا فإن الشركات الكبيرة عادة ما تكون ملتزمة باستثمارات طويلة الأجل. وتتوقع الشركات في كافة القطاعات ثبات الاستثمار، باستثناء شركات السياحة، والتي تتوقع اتجاه الاستثمار للصعود، مما يعكس النظرة التفاؤلية للشركات في هذا القطاع حيال الاقتصاد.

وبالمثل، تتوقع غالبية الشركات ثبات التشغيل، مع انخفاض عدد الشركات التي تتوقع تسريح عمالة، مما يدعم التوقعات المتفائلة للشركات حيال الاقتصاد.

يوضح الشكل ٦ توقعات الشركات بشأن توجهات السياسات الرئيسية خلال الستة أشهر القادمة. ومن المتوقع ثبات السياسات باستثناء الروتين الحكومي، حيث يتوقع نحو ٢٧٪ من الشركات أن يقل.



المصدر: نتائج الاستبيان.

وردا على سؤال مفاده ماذا تطلب الشركات من الحكومة في الفترة القادمة، أكدت غالبية الشركات على ضرورة استعادة الأمن ووضع سياسات اقتصادية تتسم بمزيد من الشفافية والاستقرار، وتوفير سبل لمواجهة ارتفاع تكلفة المدخلات والمنافسة السعرية.

%

جدول ١ : نتائج الاستبيان؛ ملخص التقييم لكافة شركات العينة (من يوليو-ديسمبر ٢٠١٠ إلى يناير-يونيو ٢٠١٢)

المؤشر	يناير-يونيو ٢٠١٢		يناير-ديسمبر ٢٠١٢		يناير-مارس ٢٠١١		يناير-يونيو ٢٠١٠		أكتوبر-ديسمبر ٢٠١٠		يوليو-ديسمبر ٢٠١٠	
	أعلى	أقل	أعلى	أقل	أعلى	أقل	أعلى	أقل	أعلى	أقل	أعلى	أقل
النمو الاقتصادي	٢٨- ٢٨	٤٠- ٤٠	١٦- ١٦	٥٨- ٦٠	٨- ٨	٢- ٢	٨٩- ٩٠	٩- ٩	١- ١	١١- ٢٧	٥٨- ٥٨	١٦- ١٦
النشاط الاقتصادي	١١- ٢١	٤٩- ٤٩	٢٠- ٢٠	٦٢- ٧٢	١٨- ١٨	١٠- ١٠	٨٣- ٨٦	١١- ١١	٢- ٢	١- ٢٢	٥٦- ٥٦	٢٣- ٢٣
الإنتاج	٩- ٢٩	٥٢- ٥٢	٢٠- ٢٠	٦١- ٧٢	١٧- ١٧	١١- ١١	٨٥- ٨٧	١١- ١١	٢- ٢	١- ٢٢	٥٧- ٥٧	٢١- ٢١
المبيعات في السوق المحلية	٠- ٢٢	٥٦- ٥٦	٢٢- ٢٢	٤٣- ٥٩	٢٥- ٢٥	١٦- ١٦	٧٤- ٧٦	٢٢- ٢٢	٢- ٢	١١- ١٥	٥٩- ٥٩	٢٦- ٢٦
المبيعات في السوق الدولية	٩- ٩	٧٢- ٧٢	١٨- ١٨	٥- ٢٢	٥٢- ٥٢	٢٧- ٢٧	٨- ١٨	٥٦- ٥٦	٢٦- ٢٦	١٨- ١٨	٦٦- ٦٦	١٦- ١٦
حجم المخزون	١٢- ١٩	٧٤- ٧٤	٧- ٧	٣٥- ٤٦	٤٣- ٤٣	١١- ١١	٥٣- ٥٦	٤١- ٤١	٢- ٢	١٣- ١٣	٧٣- ٧٣	١٤- ١٤
مستوى استغلال الطاقة ^٢												
الأسعار												
أسعار المنتج النهائي	٤- ١٢	٨٠- ٨٠	٨- ٨	٣- ١٩	٦٥- ٦٦	١٦- ١٦	٠- ١٥	٧٠- ٧٠	١٥- ١٥	٥- ٨	٧٩- ٧٩	١٣- ١٣
أسعار المدخلات الوسيطة	٣٤- ٢	٦١- ٦١	٣٦- ٣٦	٥٥- ٣	٤٠- ٥٨	٥٨- ٤١	٣٨- ٣	٥٧- ٥٧	٤١- ٤١	٤٠- ١	٥٨- ٤١	٤١- ٤١
الأسعار المدخلات الوسيطة	٤٠- ٤	٥٢- ٥٢	٤٤- ٤٤	٤٥- ٩	٣٧- ٥٤	٥٤- ٥٤	٢٤- ٨	٦٠- ٦٠	٣٢- ٣٢	١٣- ٢	٨٣- ١٥	١٥- ١٥
المدخلات الأولية												
الاستثمار	١- ١٨	٦٤- ٦٤	١٧- ١٧	٥- ١٢	٧٠- ٧٠	١٧- ١٧	١٦- ٢٥	٦٦- ٦٦	٩- ٩	٨- ١٣	٦٧- ٦٧	٢١- ٢١
المعاملة	٨- ١٤	٨٠- ٨٠	٦- ٦	٢٢- ٢٨	٦٥- ٦٥	١٢- ١٢	١٢- ١٤	٨٤- ٨٤	٢- ٢	٨- ٨	٨٥- ٨٥	٦- ٦

%

جدول ٢ : نتائج الاستبيان؛ ملخص التوقعات لكافة شركات العينة (من يوليو-ديسمبر ٢٠١٠ إلى يوليو-ديسمبر ٢٠١٢)

المؤشر	يوليو-ديسمبر ٢٠١٢		يناير-يونيو ٢٠١٢		أبريل-ديسمبر ٢٠١١		يناير-يونيو ٢٠١١		يوليو-ديسمبر ٢٠١٠	
	أعلى	أقل	أعلى	أقل	أعلى	أقل	أعلى	أقل	أعلى	أقل
النمو الاقتصادي	٤٠- ٧	٤٦- ٤٦	٤٧- ٤٧	١٤- ١٦	٥٤- ٥٤	٣٠- ٣٠	١١- ١١	٢٧- ٢٧	٣٤- ٣٤	٣٨- ٣٨
النشاط الاقتصادي	٣٩- ٤	٥٤- ٤٣	٤٣- ٤٣	٢٩- ٥	٦١- ٦١	٢٤- ٢٤	٢٦- ١٩	٣٦- ٣٦	٤٥- ٤٥	٤١- ٩
الإنتاج	٣٦- ٢	٥٨- ٥٨	٢٩- ٢٩	٢٧- ٦	٦١- ٦١	٢٣- ٢٣	٢٥- ١٩	٢٧- ٢٧	٤٤- ٤٤	٤١- ٨
المبيعات في السوق المحلية	٢٥- ٦	٦٣- ٢١	٢١- ٤	٢٦- ٤	٦٥- ٣٠	٢٠- ٢٠	١٦- ١٦	٥٢- ٥٢	٣٢- ٣٢	١٢- ٤٣
المبيعات في السوق الدولية	٦- ١٠	٨٦- ٤	٤- ٤	١- ١١	٧٩- ١٠	١٠- ١٠	٩- ٢١	٦٦- ١٢	١٢- ١٢	٨- ٢٠
حجم المخزون	١٤- ٢	٨٢- ١٦	١٦- ١٦	١٢- ٣	٨٢- ١٥	٢٠- ٢٠	١١- ٩	٧١- ٢٠	٢٠- ٢٠	٦٦- ٦٢
مستوى استغلال الطاقة ^٢										
الأسعار										
أسعار المنتج النهائي	٦- ٢	٩٠- ٨	٨- ٨	٩- ٢	٨٧- ١١	١١- ١١	١٤- ٧	٧٣- ٢١	٢١- ٢١	٢٦- ٣
أسعار المدخلات الوسيطة	٩- ٢	٨٧- ١١	١١- ١١	٢٥- ٢	٧١- ٢٧	٢٧- ٢٧	٣٠- ٣	٦٤- ٢٣	٣٣- ٣٣	٥٠- ٤٧
الأسعار المدخلات الوسيطة	٤٠- ١	٥٩- ٤١	٤١- ٤١	٤٠- ١	٥٨- ٤١	٢٥- ٢٥	٣٢- ٢	٦٢- ٢٥	٢٥- ٢٥	٥٦- ١
المدخلات الأولية										
الاستثمار	٢٠- ٢	٧٤- ٢٣	٢٣- ٢٣	١٨- ٠	٨٢- ١٨	١٨- ١٨	١٠- ١١	٦٨- ٢١	٢١- ٢١	٣٨- ٢
المعاملة	٧- ١	٩١- ٨	٨- ٨	٥- ٤	٨٧- ٩	٩- ٩	٥- ٥	٨٦- ٩	٩- ٩	٨٠- ١٤

١- تشمل الأرقام نسبة مئوية من إجمالي الشركات، مجموع الردود بأعلى، ثابت، وأقل قد تختلف عن المائة نتيجة للتربيع.

٢- الصافي: يمثل الفرق بين النسبة المئوية من الشركات التي أدلت بأعلى وتلك التي أدلت بأقل.

٣- أعلى: كامل الطاقة تقريباً، ظل ثابتاً؛ في حدود المعتاد، أقل: أقل من المعتاد.

